الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4650 | الخميس | غرة صفر 1445 هـ | 17 أغسطس 2023 م | السنة السادسة عشرة

«الدعم السريع» يرفض مبادرة الحكومة السودانية والجيش يتقدم بالنيل الأزرق

عناصر من الجيش السوداني خلال استعراض سابق

«وكالات» : قال يوسف عزت المستشار السياسي لقائد قوات الدعم السريع إنه لا يعترف بسلطة مالك عقار نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي بالسودان، وذلك ردا على مبادرة وصفت بالمفاجئة طرحتها الحكومة، في خطاب ألقاه عقار الثلاثاء لوقف إطلاق النار تمهيدا لحوار شامل ومرحلة انتقالية.

وقال المستشار السياسي –في مقابلة مع الجزيرة– إن قوات الدعم لا تعترف بسلطة عقار، وأكد التزام «الدعم السريع» بمنبر جدة والمبادرة الأميركية السعودية.

وكان عقار أعلن –في خطاب له– عن خريطة طريق تقوم على وقف فوري للقتال وتدشين حوار شامل يؤسس لمرحلة انتقالية، وتشرف السلطة التنفيذية على تنفيذ خريطة طريق لإنهاء الأزمة الحالية.

وأضاف أن خريطة الطريق هي الخطوة الأولى التي ستؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية في البلاد، مشيرا إلى أن عملية سياسية شاملة ستعقب إنجاز خريطة الطريق وتضم جميع القوى السياسية المدنية المهتمة بتأسيس الدولة السودانية.

ودعا عقار «الدعم السريع» إلى النظر بعين المسؤولية إلى التطورات الحاصلة، وقال إن أسباب القتال التي أعلنتها هذه القوات طغت عليها سلسلة من الجرائم والانتهاكات –حسب تعبيره– مشددا على أن «الدعم السريع» يجب أن يعي أنه لا وجود لجيشين في دولة واحدة.

وأعلن عقار اعتذاره للشعب السوداني عن «الإخفاق في تأسيس الدولة» مؤكدًا التزامه ببذل كل الجهود لإيقاف الحرب، وقال إن قوات الدعم السريع يجب أن تعي أنه لا وجودَ لجيشين في دولة واحدة.

وقال إن أولويات الفترة القادمة تبدأ بتنفيذ خريطة الطريق، لإنهاء الحرب وإيصال المساعدات لأنحاء البلاد كافة، والتواصل مع جميع الأطراف، ومنع انتشار الحرب لباقي أطراف السودان.

وأضاف أن الوضع «يحتم علينا تشكيل حكومة لتسيير شؤون الدولة» وأن الفترة التأسيسية التي تعقب الحرب ستخصص لإعادة الإعمار وبناء المؤسسات.

وأكد أنه لا يمكن استمرار منهج المنافسة الحزبية وثقافة إقصاء الآخر، ودعا الإسلاميين إلى مراجعة تجربتهم خلال الـ 30 عاما الماضية، واصفا تلك التجربة بـ «البضاعة المنتهية الصلاحية».

ومع دخول المعارك شهرها الخامس، دقت الأمم المتحدة ناقوس الخطر إذ قدرت أن عدد القتلى تجاوز 3 آلاف أغلبيتهم من المدنيين، إضافة إلى أكثر من 6 ملايين سوداني باتوا على حافة المجاعة.

وفي السياق، حذر محمد الفكي عضو مجلس السيادة السابق، والقيادي في قوى الحرية والتغيير–مجموعة المجلس المركزي، من خطورة الوضع الإنساني بالسودان مع دخول الحرب شهرها الخامس. وطالب –في تصريحات للجزيرة– بإنهاء معاناة الشعب السوداني.

من جانب آخر، قالت وزارة الخارجية السودانية إن الحكومة وفرت حوالي 3 آلاف طن من المواد الغذائية ووزعتها على اللاجئين السودانيين في منطقة أدري التشادية المتاخمة للحدود السودانية.

وفر عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين من ولاية غرب دارفور إلى داخل تشاد هربا من مواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بالجنينة وعدة بلدات بالولاية تحولت لاحقا إلى اشتباكات ذات طابع قبلي.

ويتبادل الجيش –بقيادة رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان– وقوات الدعم السريع – بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)– اتهامات بالمسؤولية عن بدء القتال الذي خلّف أكثر من 3 آلاف قتيل، أغلبهم مدنيون، وأكثر من 4 ملايين نازح ولاجئ داخل البلاد وخارجها، حسب الأمم المتحدة.

ميدانيا، قالت مصادر إن الجيش السوداني وقوات الدعم السريع تبادلوا القصف في وسط أم درمان.

وفي تطور ميداني خارج مناطق المعارك بالخرطوم ومدنها الثلاث، أعلن الجيش مساء استعادة السيطرة على كامل المناطق التي كانت بحوزة قوات «الحركة الشعبية–شمال» برئاسة عبد العزيز الحلو، في ولاية النيل الأزرق، جنوب شرقي البلاد.

وقال المتحدث باسم الجيش السوداني نبيل عبد الله «إن متمردي الحركة الشعبية بقيادة جوزيف توكا (النائب الأول لرئيس الحركة الشعبية) ظنوا خلال الفترة الماضية أن انشغال الجيش بمحاربة المتمردين (الدعم السريع) في الخرطوم ودارفور سيجعلهم يهاجمون ويسيطرون على عدة مناطق بولاية النيل الأزرق».

وأضاف عبد الله في تسجيل صوتي نشر على صفحته عبر فيسبوك «حررت قواتنا كل المناطق التي وصلت إليها قوات جوزيف توكا» مشيرا إلى أن هذه المناطق تم تأمينها بشكل كامل، بفضل جهود قوات الجيش في النيل الأزرق.

وفي 26 يوليو الماضي، قال مسؤول حكومي إن الجيش يتصدى لهجوم من الحركة الشعبية–شمال على ولاية النيل الأزرق.

وخلال الأعوام الأربعة الأخيرة، مددت حكومة الخرطوم والحركة الشعبية – شمال، اتفاق وقف إطلاق النار بينهما في المناطق الخاضعة لسيطرة كل منهما.

وينشط قتال الحركة الشعبية في منطقتي جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق) منذ عام 2011 من أجل الحصول على وضع خاص للمنطقتين.

وزير الدفاع الصيني يحذر من اللعب بالنار حول تايوان

وزير الدفاع الصيني

«وكالات» : حذر وزير الدفاع الصيني لي شانغ فو يوم الثلاثاء من «اللعب بالنار» عندما يتعلق الأمر بتايوان، في تهديد مبطن إلى الولايات المتحدة، أثناء حديثه في مؤتمر أمني في روسيا وفقا لشبكة «سي إن إن» الأميركية.

وفي حديثه أمام مؤتمر موسكو للأمن الدولي، قال إن محاولات «استخدام تايوان لاحتواء الصين» ستنتهي قطعا بالفشل.

وعكست تعليقات الوزير صدى تصريحات سابقة لمسؤولين صينيين، لكن موقع خطابه كان مهما ورمزيا نظرا لحرب موسكو ضد أوكرانيا.

ويطالب الحزب الشيوعي الصيني بضم تايوان وتعهد بالسيطرة عليها بالقوة إذا لزم الأمر. ووجهت الصين انتقادات متكررة للتفاعلات الأميركية مع الجزيرة بما في ذلك بيع الأسلحة إلى تايبيه.

وشارك الوزير الصيني، الذي فرضت الولايات المتحدة عقوبات عليه في 2018 لشراء أسلحة روسية، في مؤتمر موسكو الأمني خلال زيارة مدتها 6 أيام إلى روسيا وحليفتها المقربة بيلاروسيا.

وذكرت وسائل إعلام رسمية روسية في وقت سابق نقلاً عن وزارة الدفاع الروسية، التي تنظم الحدث السنوي، أن كبار مسؤولي الدفاع من أكثر من 20 «دولة صديقة» بما في ذلك بيلاروسيا وإيران وميانمار يحضرون المنتدى.

وتعد زيارة وزير الدفاع الصيني الثانية لروسيا منذ توليه المنصب في وقت سابق من هذا العام. يأتي ذلك في الوقت الذي تواصل فيه بكين تعزيز علاقاتها الأمنية مع موسكو على الرغم من هجوم الأخيرة على أوكرانيا، ما تسبب في كارثة إنسانية عالمية.

كما أخبر وزير الدفاع الصيني يوم الثلاثاء الحاضرين في المؤتمر أن الجيش الصيني «قوة ثابتة في الحفاظ على السلام العالمي»، وأن الزعيم الصيني شي جين بينغ يسعى إلى استقرار الأمن العالمي في «عالم من الفوضى».

وأضاف: «نحن على استعداد للعمل مع الجيوش الأخرى لتعزيز الثقة المتبادلة في استراتيجيات الأمن العسكري والتعاون العملي في مختلف المجالات المتخصصة».

كما نقلت وسائل الإعلام الروسية التي تديرها الدولة، عن الوزير الصيني قوله، إن العلاقات العسكرية بين الصين وروسيا لا تستهدف أي طرف ثالث وهي نقطة أثارها المسؤولون الصينيون في الماضي.

واجتمع الوزير الصيني مع نظيره الروسي سيرجي شويغو لبحث التعاون بين جيشي البلدين. وتجري الصين وروسيا تدريبات مشتركة بانتظام بما في ذلك مناورة بحرية مشتركة قبالة سواحل ألاسكا في الأسابيع الأخيرة.

وتأتي تعليقات الوزير الصيني بشأن تايوان في أعقاب رد فعل عنيف من بكين بعد قيام نائب رئيس تايوان، وليام لاي، المرشح الرئيسي في السباق الرئاسي المقبل للجزير، بالتوقف في الولايات المتحدة أثناء السفر في زيارة رسمية إلى باراغواي.

ونددت وزارة الخارجية الصينية بالتوقف يوم الأحد ووصفت لاي بأنه «مسبب للمشاكل».

وتحتفظ الولايات المتحدة بعلاقة غير رسمية مع تايبيه بعد إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع بكين في عام 1979، لكنها ملزمة بموجب القانون بتزويد الجزيرة الديمقراطية بوسائل الدفاع عن نفسها.

وخلال خطاب ألقاه في نيويورك، أعلن لاي أن تايوان «لن تتراجع أبدًا» بسبب التهديدات من الصين. وقال: «بغض النظر عن حجم تهديد الاستبداد لتايوان، فإننا لن نخاف على الإطلا، وسوف نتمسك بقيم الديمقراطية والحرية».

بلينكن: نقل الأميركيين المحتجزين بطهران للإقامة الجبرية «خطوة جيدة»

إيران: استخدام 6 مليارات دولار مفرج عنها لتعزيز الإنتاج المحلي

بلينكن: واشنطن ستواصل الضغط على إيران ولن تسمح لها إطلاقا بامتلاك السلاح النووي

«وكالات» : قال الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، أمس الأربعاء إن أصول بلاده المفرج عنها في الخارج ستستخدم في تعزيز الإنتاج المحلي، وفقا لوكالة أنباء الطلبة الإيرانية شبه الرسمية.

وتوصلت طهران وواشنطن، الأسبوع الماضي، لاتفاق يتم بموجبه الإفراج عن 5 أميركيين محتجزين في إيران مقابل إلغاء تجميد 6 مليارات دولار من الأصول الإيرانية في كوريا الجنوبية وإرسالها إلى حساب في قطر يمكن لإيران الوصول له.

ويقول مسؤولون أميركيون إن الأموال الإيرانية ستحول لحسابات عليها قيود وستُستخدم لأغراض إنسانية، مثل شراء الغذاء أو الدواء، حسب ما أفادت وكالة «رويترز».

وقال محامي أحد المحتجزين الأميركيين إن إيران سمحت لأربعة منهم بالانتقال للإقامة الجبرية من سجن إيفين في طهران، وقد يكون ذلك خطوة أولى في مجموعة من المناورات المعقدة.

والمحتجز الخامس رهن الإقامة الجبرية بالفعل، وقالت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة إن الولايات المتحدة ستُفرج عن بعض الإيرانيين من سجون أميركية بموجب الاتفاق.

من جهة أخرى قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إن نقل الأميركيين المحتجزين في إيران من السجن إلى الإقامة الجبرية في فندق خاضع للحراسة، في خطوة تندرج في إطار صفقة لإطلاق سراحهم تم الإعلان عنها الأسبوع الماضي.

وفي مقابل هذه الخطوة، ستعمد كوريا الجنوبية إلى تحويل 6 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المجمدة إلى حساب خاص في قطر يمكن لطهران استخدامه لشراء سلع إنسانية، مثل الغذاء والدواء.

وأضاف بلينكن –في مؤتمر صحفي– أن بلاده ستواصل الضغط على إيران، ولن تسمح لها إطلاقا بامتلاك السلاح النووي.

وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» أوردت يوم الجمعة الماضي أن إيران أبطأت كثيرا وتيرة تخزين اليورانيوم المخصب بدرجة تقترب من المستخدم في إنتاج أسلحة، كما قلصت بعض مخزونها، في خطوات قد تساعد في تهدئة التوتر مع الولايات المتحدة وإحياء محادثات أوسع نطاقا تتعلق ببرنامج طهران النووي.

وقال بلينكن في هذا الخصوص «نرحب بالطبع بأي خطوات تتخذها إيران تقلص فعليا التهديد النووي المتزايد الذي شكلته منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني».

وعندما سُئل بلينكن عما إذا كانت هناك أي صلة بين إبطاء إيران برنامجها النووي ونقل المحتجزين إلى الإقامة الجبرية، قال إنهما مسألتان مختلفتان.

وأضاف أن «الاتفاق الذي نسعى إليه لإعادة أولئك المحتجزين ظلما في إيران هو أمر منفصل تماما، نريد أن نصل به إلى نتيجة ناجحة، وهذا ما أركز عليه».

وبموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) لعام 2015 بين إيران و6 قوى كبرى، وافقت طهران على كبح برنامجها النووي لجعل حصولها على سلاح نووي –وهو طموح تنكره– أكثر صعوبة، مقابل تخفيف عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

لكن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أعلن الانسحاب من الاتفاق عام 2018، وأعاد فرض عقوبات على طهران.

وانخرطت واشنطن وطهران العام الماضي في مفاوضات بوساطة أوروبية لإحياء الاتفاق النووي، لكن لم يحصل أي اختراق في الملف ووصلت المفاوضات حينها إلى طريق مسدود.

بدوره، قال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي بهادري جهرمي إن مسألة تبادل السجناء وتحرير الأموال المجمدة الإيرانية لا علاقة لها بمفاوضات إعادة تفعيل الاتفاق النووي، لكن الشؤون الدولية سيكون لها تأثير على بعضها بعضا.

وأضاف جهرمي أن مسار المفاوضات يتواصل بشكل منفصل، وأن الحكومة توظف كافة جهودها لرفع ما وصفها بالعقوبات الظالمة عن بلاده.

من جانبه، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري إن دولة قطر قامت بجهود كبيرة باعتبارها وسيطا دوليا موثوقا لتحقيق التقارب بين الجانبين الأميركي والإيراني.

وأكد الأنصاري –في مؤتمر صحفي عقده في الدوحة– أن قطر تأمل أن يؤدي الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران بشأن إطلاق السجناء ورفع القيود عن تجميد الأموال إلى تفاهمات أكثر في ما يتعلق بالاتفاق النووي، على حد قوله.

وكان وزير الدولة بوزارة الخارجية القطرية محمد بن عبد العزيز الخليفي أوضح –في لقاء مع الجزيرة– أن قطر لعبت دورا مُيسرا حيويا وحاسما ووسيطا دوليا موثوقا للتوصل لهذا الاتفاق، مشددا على أنه يمثل دليلا على إمكانية تسوية خلافات المنطقة بالحوار.

وأعرب عن أمل دولة قطر في أن تفضي هذه الخطوة إلى اتفاق بشأن الملف النووي.

من جهته، قال منسق الاتصالات الإستراتيجية بمجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي للجزيرة إن دولة قطر كانت صديقا مميزا، وعبّر عن امتنانه للدور القطري في إبرام الاتفاق.

النيجر: مدنيون ينظمون صفوفهم لدعم الجيش بحال أي تدخل عسكري

أحد قادة الانقلاب خلال وقفة مؤيدة لهم في نيامي

«وكالات» : تستعد النيجر للتصدي لحرب من دول مجاورة هددت بغزوها بعد ثلاثة أسابيع من إطاحة جنود متمردين برئيس النيجر، محمد بازوم.

ويطالب سكان العاصمة نيامي، بتجنيد جماعي لمتطوعين من أجل مساعدة الجيش في مواجهة التهديد المتزايد من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس)، والتي تقول إنها ستستخدم القوة العسكرية، إنه لم يعد المجلس العسكري بازوم إلى السلطة.

وقامت «إكواس» بتفعيل «قوة احتياطية» لاستعادة النظام في النيجر بعد تجاهل المجلس العسكري للموعد النهائي لإعادة بازوم إلى منصبه وإطلاق سراحه.

وقال أمسارو باكو، أحد مؤسسي مبادرة تجنيد المتطوعين، لوكالة «أسوشيتد برس» الثلاثاء إن المبادرة – التي يقودها سكان محليون في نيامي – تهدف لتجنيد عشرات الآلاف من المتطوعين من جميع أنحاء البلاد للدفاع عن النيجر والقتال، والمساعدة في جهود الرعاية الطبية وتوفير خدمات لوجستية تقنية وهندسية في حال احتاج المجلس العسكري إلى المساعدة.

وأضاف: «هذا أمر محتمل. نحتاج لأن نكون مستعدين في حال وقوع ذلك. ستبدأ حملة التجنيد يوم السبت المقبل في نيامي وعدة مدن قد تدخلها القوات الغازية، مثل تلك القريبة من الحدود مع نيجيريا وبنين اللتين قالتا إنهما ستشاركان في التدخل العسكري».

وبإمكان أي مواطن يزيد عمره على 18 عاما التسجيل في قائمة ستقدم إلى المجلس العسكري لاستدعاء المتطوعين إذا لزم الأمر، بحسب باكو.

وأضاف أن المجلس العسكري غير منخرط في هذه العملية، لكنه على علم بالمبادرة.

هذا وتتفاقم التوترات الإقليمية مع عدم ظهر أي بوادر بين النيجر وإكواس على نزع فتيل الأزمة، رغم إشارة كلا الجانبين إلى أنهما منفتحان على حل سلمي للأزمة.

وقال المجلس العسكري الأسبوع الماضي، إنه منفتح على الحوار مع إكواس بعد رفض جهود الكتلة في إجراء محادثات، لكن المجلس وجه اتهامات لبازوم بعد ذلك بوقت قصير بـ«الخيانة العظمى»، واستدعى سفير البلاد من دولة ساحل العاج المجاورة.

من ناحية أخرى قُتل 17 جندياً نيجرياً على الأقل وأصيب 20 آخرون في هجوم نفذه مسلحون يرجح أنهم متطرفون، الثلاثاء، قرب الحدود مع مالي، وفق ما أعلنت وزارة الدفاع في نيامي، أمس الأربعاء.

وأوضحت الوزارة في بيان أن «فرقة من القوات المسلحة النيجرية كانت تتحرك بين بوني وتورودي، وقعت ضحية كمين إرهابي عند أطراف بلدة كوتوغو» الواقعة قرب الحدود مع مالي في منطقة تيلابيري (جنوب غرب) بعد ظهر الثلاثاء.

وأشارت إلى أن «الحصيلة غير النهائية» بين الجنود هي 17 قتيلاً و20 جريحاً، إصابة ستة منهم خطرة، وأن جميعهم «تم إجلاؤهم إلى نيامي».

وأكد الجيش النيجري أنه تمكّن في المقابل من «تدمير» أكثر من 100 دراجة نارية استخدمها المهاجمون «ما يعني تحييد أكثر من 100 إرهابي».

وهذا الهجوم هو الأكبر من حيث حصيلته منذ الانقلاب العسكري في نيامي في 26 يوليو وإطاحة الرئيس محمد بازوم.

وكان «تدهور الوضع الأمني» في البلاد من الأسباب التي قدمّتها المجموعة العسكرية بقيادة الجنرال عبد الرحمن تياني للاستيلاء على السلطة.

وتقع منطقة تيلابيري في منطقة المثلث الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر التي تعد أساسية للجماعات المتطرفة الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي ومنها تنظيم داعش.

ويستهدف المتطرفون هذا الجزء من النيجر منذ أعوام، رغم الانتشار المكثف لقوات عسكرية لمكافحة الإرهاب.